التنمية البشرية بين التحديات والآفـاق
- في ضوء متغيرات العصر -

د.طايبـي رتيـبة

جامعة سعد دحلب - البليدة

ملخـص:

إن مسألة التنمية البشرية قد أضحت اليوم مسألة ملحة وبالغة الأهمية، إذ يتعلق الأمر بمفهوم واسع وغني، من حيث الدلالة، الذي يشمل تنمية البشر في كافة الميادين ﴿الإجتماعية، الثقافة، الصحة، التربية، التشغيل...الخ﴾ ووضع تحت تصرفهم الوسائل الضرورية للإزدهار بصفتهم أشخاص ومواطنين.

إن مفهوم التنمية بالمعنى الإقتصادي قد أعيد النظر فيه في برنامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك بترك المجال للتنمية البشرية، ويؤكد رد الإعتبار للعامل البشري في عملية التنمية الشاملة على مدى الوعي بضرورة الإستثمار في تنمية رأس المال البشري.

وعلى الرغم من أن العولمة قد خلقت فرصا أهمها: الإنفتاح على الخارج، إتفاقيات التبادل الحر، الإندماج في الإقتصاد العالمي، إستخدام التكنولوجيات الحديثة...الخ، إلا أنها قد عملت أيضا على إفراز مشاكل وتحديات عدة تواجه التنمية البشرية بأكثر حدة في البلدان السائرة في طريق النمو بصفة عامة والعالم العربي بوجه خاص، ونذكر من بين تلك التحديات: الفقر، التكتلات الإقتصادية، التلوث البيئي، التكنولوجيات الحديثة المعقدة.

وفي الأخير من الضرورة بما كان أن تكون هناك تنمية بشرية مستدامة والتفكير ضمن هذا السياق في الآفاق المستقبلية للأجيال المتعاقبة لرفع التحديات.

Résumé :

Aujourd'hui, la question du développement humain est devenue urgente et d'une importance cruciale. Il s'agit donc d'un concept large et très riche, en matière de signification, qui englobe le développement des êtres humains dans tous les domaines (social, la culture, la santé, l'éducation, l'emploi…etc), et mettre à leur disposition les moyens né-

cessaires pour s'épanouir en tant que personnes et citoyens. La notion de développement en terme croissance économique a été repensée par le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), en laissant la place au développement humain, cette remise en valeur du facteur humain dans le processus de développement affirme une prise de conscience accrue de la nécessité d'investir dans le capital humain.

Bien que la mondialisation a crée des opportunités parmi lesquelles : l'ouverture sur l'extérieur, les accords de libre échange, l'intégration à l'économie mondial, l'accès aux nouvelles technologies…etc. Elle a également suscitée de nombreux problèmes et défis, se posent au développement humain dans les pays en voie de développement en général et plus particulièrement dans le monde arabe. Citant parmi ces défis : La pauvreté, les regroupements économiques, la pollution de l'environnement, les nouvelles technologies. Enfin, il est indispensable d'assurer un développement humain durable, et penser, dans ce contexte, aux perspectives futures des générations qui se succèdent afin de relever les défis.

1)- إشكالية التنمية البشرية في الوطن العربي:

لقد برز الإقتناع بأهمية مفهوم التنمية البشرية وتركيز الفكر والسياسات والأولويات والإستثمارات على موقع الإنسان في سياق خطط التنمية وبرامجها في كثير من أقطار العالم منذ ظهور تقرير التنمية البشرية لعام 1990، وما تلاه من تقارير سنوية يصدرها برنامج الأمم المتحدة في نيويورك[1]، حيث أكدت تقارير التنمية تلك أنه لا توجد علاقة تلقائية بين النمو الإقتصادي والتقدم البشري إلا إذا صاحب ذلك سياسات مرتبطة بتوزيع عادل للدخل وإهتمام بقضايا التوظيف وإشباع حاجات الأفراد الأساسية، ذلك أنه قد أثبتت العديد من التجارب التنموية في عدد من بلدان العالم النامي فشل النموذج الإقتصادي للتنمية، إذ تبين أنه ثمة دولا حققت تقدما ملحوظا في نموها الإقتصادي وما تزال أحوال البشر فيها متدنية، في حين أن هناك أقطارا ودولا أخرى قد أنجزت تقدما ملحوظا في أحوال البشر رغم الزيادة المتواضعة في نموها الإقتصادي[2].

على أساس أن الإهتمام بالتنمية البشرية قد ظهر كرد فعل لإنصباب معظم جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية على الجانب الإقتصادي والتقليل من أهمية الجانب الإجتماعي[3]، وفي هذا الصدد تقفز إلى الذاكرة تلك المقولة المأثورة: «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»، في مواجهة مفهوم الإنسان الإقتصادي، إذ ينظر إلى عملية التنمية على أنها مدخلات إقتصادية تؤدي إلى مخرجات إقتصادية، وأن التخطيط للتنمية ينحصر في حسابات ومعاملات كلها إقتصادية ومالية لا تدع للعوامل الإجتماعية تقديرا في نماذج التخطيط، ومع الإعتراف بأن الإنسان «لا يحيا دون الخبز» فإن توفير الخبز في حد ذاته مرهون بعوامل سياسية وإجتماعية وثقافية. وهكذا يصبح الإنسان هدفا ووسيلة لجهود التنمية وسياساتها، فهي تنمية الإنسان لذاته المطلقة وتنمية في الإنسان ذاته ومن أجله ومن خلاله، وحظي هذا المفهوم بمصداقية هائلة بإعتباره المعيار الجوهري في تقييم الجهود الإنمائية وفي إمكانات تطورها في أي مجتمع من المجتمعات[4].

وتعزز هذا الإهتمام أكثر في ضوء متغيرات العصر وما إرتبط بها من بروز ظاهرة العولمة التي تسود عالمنا المعاصر والتي تعطي آفاقا جديدة للعلاقات الدولية، بإعتبارها باتت تشكل تحديا كبيرا للنمو الإقتصادي والإجتماعي في العالم وتؤثر بشكل أو بآخر على غالبية المجتمعات، وبالتالي بدأت تبرز أهمية وضرورة التحول في الفكر التنموي من التنمية الإقتصادية التي تركز على زيادة الدخل القومي والدخل الفردي والإدخار والإستثمار إلى التنمية البشرية التي تركز على تنمية البشر، إنطلاقا من أن النمو الإقتصادي هو وسيلة لتحسين وتوسيع خيارات الناس للوصول إلى حياة أفضل، ومن ثم تحسين مستوى إنتفاعهم من قدراتهم سواء في العمل أو المشاركة في الأنشطة الإجتماعية والثقافية

والسياسية[5]. يتفق الباحثون حول فكرة أن العولمة تعد ظاهرة شمولية متعددة الأبعاد وأنها في الوقت نفسه تشمل كل مجالات الحياة الإقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والتربوية، بل إنها كذلك إستطاعت التسرب إلى مجالات كانت حتى عهد قريب لصيقة بما يطلق عليه بالقطاع الخاص، كما أن السمة الكبيرة للعولمة تتمثل في مسعاها الرامي إلى الإختراق الثقافي لمجتمعات الكون، وهو إختراق يفهم عادة كغزو متأسس على سلطتي رأس المال المادي والمعرفي، ومن هنا يتحول الهدف العام للعولمة إلى توحيد مجتمعات العالم وفق أنموذج وحيد هو أنموذج المجتمع الغربي[6].

والواقع أن متغيرات العولمة وتوجهاتها السياسية والإقتصادية والثقافية، بما فيها التوجهات العالمية الرأسمالية التي وصفها البعض بالرأسمالية المتوحشة، إنما تشكل مخاطر في كل من دول الشمال والجنوب على التنمية البشرية المنشودة، بيد أن مخاطرها على دول الجنوب أشد وأدهى والوطن العربي عامة، ومجتمعنا الجزائري على وجه الخصوص مستهدف من قبل الهيمنة الغربية في إنسانه وثقافته ولغته بل ومعتقداته الدينية من أجل تحقيق مصالح تلك الدول الإقتصادية والسياسية، وتحت مظلة آليات السوق تتسرب قيم الإقتداء بنموذج تلك الحضارات المهيمنة وما تروجه من مظاهر الإستهلاك وفقدان الثقة بالمنتجات المحلية مادية وفكرية، وأولوية الربح والثراء بإعتبارهما مصدر المكانة بالنسبة للفرد والمجتمع، وتوسيع الهوة بين القلة من الأغنياء ممن تتعامل مع مصالحها وبين الفئات المتزايدة من الفقراء ممن يقعون في هامش الهامش، وأخطر تلك المخاطر هو ما يمكن أن تؤدي إليه من التفسخ الإجتماعي والصراعات العرقية والطائفية في وطننا العربي -كما هو حاصل اليوم في سوريا من صراعات بإسم الربيع العربي وغيرها من تلك الدول العربية التي سقطت في فخ العولمة- وإلى المزيد من البطالة والفقر وتدهور في الأحوال المعيشية للبشر[7].

علاوة على ذلك، غدت العولمة متوجهة نحو تغيير مفهوم الإنسان ليكون إنسان تجارة ربح أو خسارة، إلا أن الآثار السلبية الواسعة للعولمة سرعان ما إنكشفت في البلدان النامية، وبخاصة منها في الوطن العربي، هذا الأخير تواجهه مجموعة من التحديات في عالمنا المعاصر التي باتت تعكس آثارا أكثر وضوحا بحيث تعرقل مسيرة التنمية الإقتصادية والبشرية وتساهم في تعميق الأزمة[8]. وأمام تلك التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة يقتضي على الوطن العربي الإستجابة المنفعلة والفاعلة التي لا تقتصر على رد الفعل الإستسلامي أو مجرد العزلة أو الإنسحاب من معترك الصراع العالمي تجنبا لمخاطر النظام العالمي الجديد، وهذا يستلزم السعي إلى تطوير واقعنا والتركيز على التنمية الذاتية القطرية وما يتطلبه كل ذلك من فكر مبدع متجدد وفعل جسور مقتحم

لمواجهة تلك التحديات وتجاوز ذلك الواقع المأزوم، ويتجسد كل ذلك في تنمية بشرية لكل إنسان ولكل طاقاته البدنية والعقلية والروحية والإجتماعية والإنتاجية إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه، ذلك أن تنمية طاقات الإنسان ومؤسساته هي القادرة على توليد الثروة بصورة متجددة ومطردة في وطننا العربي ككل، من خلال معرفة علمية وقرارات عقلانية وتنظيم مخطط ينظر إلى الحاضر والمستقبل القريب والبعيد[9].

إن التنمية بمفهومها الحديث الذي يتجسد فيما يسمى منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بالتنمية البشرية ليست هي تحقيق الرفاهية الإقتصادية التي تنحصر في القدرة على الإستهلاك المادي لمختلف البضائع، بل هي -إلى جانب الإهتمام بهذا الجانب الأساسي في الحياة- تستهدف إزالة كل العراقيل والحواجز التي تحول دون الإعمال والإستثمار الجيد والمعقلن للقدرة البشرية في التنمية. وفي هذا السياق، يرى المفكر «علي حيدر»: «أن على الدول النامية أن تؤمن بأن إحداث أي تقدم إقتصادي أو إجتماعي مشروط بقدرتها على خلق إرادة وطنية واعية وقادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد ﴿العولمة﴾، فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلا مرهون بقدرة أجيالها على التعايش مع التقدم ومحاكاته بفعالية لا بمظهر، وهذا لن يكون إلا بإعتبارها مشاركة في صنع التقدم وليس مجرد متلقية لثماره»[10].

مما تقدم، فإن إشكالية التنمية البشرية في الوطن العربي يمكن أن تفسر من خلال نظرية التبعية التي تركز أساسا على العوامل الخارجية وخاصة العلاقة بين دول المركز المتقدمة والدول الهامشية التابعة والمتخلفة، إذ تبين تأثير هذه العلاقات الدولية غير المتكافئة في تخلف الدول النامية -وبخاصة منها الدول العربية- في ظل العولمة وما ترتب عن هذه الأخيرة من فقدان للإستقلالية في التخطيط وترسيخ التبعية لمن يملكون القوة، وفرض نماذج التنمية بأوجهها الإقتصادية السياسية والثقافية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي التي تفرض شروطها مقابل القروض وكل هذه تمثل إشكالية تاريخية معاصرة[11]. وعليه، تعد نظريات التبعية من أبرز النظريات التي حاولت تفسير التخلف والتنمية، فهي ترجع أسباب التخلف إلى تبعية العالم النامي للنظام الرأسمالي العالمي الذي يحتل المركز وتتجلى التبعية على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتبعية الإقتصادية ما هي إلا نتيجة للتبعية السياسية التي يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة تتمثل في التبعية التجارية والمالية[12].

إن النقطة الجوهرية في تحليلات التبعية هي أنه لا يمكن فهم طبيعة النظم الإقتصادية السياسية، الإجتماعية في دول العالم الثالث بمعزل عن تأثيرات العوامل الخارجية وخاصة منها التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي وتحولاته[13]، وتكمن المساهمة الأساسية

لمدرسة التبعية في كونها ركزت على توضيح العوامل الخارجية والتاريخية التي أسهمت في صنع التخلف وكذا في تجديد شروط إعادة إنتاجه، وفي هذا المنوال يؤكد «بول باران» أن التخلف هو نتيجة إتصال البنية الإقتصادية للدول المتقدمة مع نظيرتها في الدول النامية وهذا الإتصال أدى إلى تحلل بنى هذه الأخيرة وإستنزاف فائضها بواسطة الرسامل الأجنبية[14] التي تم توظيفها في زيادة تنمية البلاد المتقدمة على حساب الدول النامية.

وإضافة إلى ذلك، أشار أنصار التبعية إلى قضية هامة هي أن واقع التخلف في دول الأطراف هو محصلة طبيعية للتوسع والنهب الإستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة -ممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات- التي تشكل ما يعرف اليوم بالإستعمار الجديد[15]، فيما يعني ذلك أن حالة التخلف تكمن أساسا في كون الثروة التي تم إنتاجها في المحيط قد نقلت إلى المركز[16] وليس في حالة الفقر التي تتصف بها مثل هذه البلدان. ومن ثم، ترى نظرية التبعية في العالم على أنه وحدة إقتصادية واحدة مركزها مجموعة المناطق المتقدمة التي تتسم بسيطرتها على عملية تراكم رأس المال فيها، في حين يدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عنه بإختلاف مستويات تطورها الإقتصادي وهي لا تسيطر على عملية التراكم الرأسمالي فيها[17]. ومنه، فإن التبعية هي علاقة بين قوى غير متكافئة، بمعنى أن دول المركز تملك قوة تنمية دول المحيط وليس العكس فهذه الأخيرة هي مجبرة على أن تكون في وضع تابع لدول المركز وخاضعة لسيطرة القوى الخارجية. وخلاصة القول أن دول المركز تشجع على تنمية التخلف في دول المحيط عن طريق سيطرتها على إقتصاديات هذه الدول وطرق تصنيعها[18].

وبهذا، يقودونا الحديث عن معضلة التنمية البشرية في الوطن العربي إلى طرح سؤالين محوريين حيث سنحاول الإجابة عنهما من خلال الفقرات الموالية من هذا المقال وهما: ماهي أهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية في عالم اليوم؟ وما هي الآفاق المستقبلية للتنمية البشرية؟.

2)- التحديات التي تواجه التنمية البشرية:

إن عالم اليوم يضع دول العالم النامي بصورة عامة، والدول العربية بصورة خاصة، أمام مجموعة من التحديات تتطلب مجهودات وطاقات كبيرة للتغلب عليها قصد الإلتحاق بصفوف الدول المتقدمة والإنخراط في عالمها، ويعتبر الإشتغال على تجاوز تلك التحديات في حقيقة الأمر إشتغالا في سبيل إرساء دعائم التنمية البشرية[19]، وتشير الدراسات إلى أن تحديات التنمية معظمها تستهدف الأقطار العربية مجتمعة ولا تؤثر على قطر دون آخر، وهذه التحديات هي خارجية ذات الطابع العالمي وعلى قدر كبير

من الأهمية فبعظها ذو طابع مصيري حيث تقتضي ضرورة التعرف على طبيعتها وآثارها وسبل التعامل معها[20]. وسنعرض فيمايلي بعض من هذه التحديات كما وردت عند مختلف المهتمين بقضايا التنمية بمفهومها الشامل والذي يجسده حاليا مضمون التنمية البشرية:

أ- الفقـر: يمثل هذا الأخير أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي خلال هذا القرن وتشير الإحصائيات إلى أن نصف سكان العالم فقراء وأن منهم [13] مليار يعيشون تحت وطأة الفقر، ومع إتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية وتراجع مؤشرات المساعدات الموجهة للدول النامية سوف يترتب عنه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها[21]، وتكمن مشكلة الفقر والآثار المترتبة عليه في تساؤلين أساسين هما: هل هناك نية فعلية على الصعيد الدولي للعمل من أجل توزيع عادل للثروات بين الشعوب أم لا ؟ وهل بالفعل سياسات التنمية البشرية التي تسيطر على واقع البلدان النامية تعمل على تحقيق المساواة الإنسانية بين الطبقات المختلفة ولا سيما الفقراء ؟ أم هي مجرد إنعكاس للسياسات العالمية لتعميق التفاوت الطبقي أي تنمية منحازة ؟.

هكذا، جاء النظام العالمي الدولي الجديد ليشهد تصاعد موجة العولمة وخلق هذا الوضع نظاما تنافسيا غير متكافئ بين الدول المتقدمة والنامية الأمر الذي عمق من تبعية الأخيرة للأولى، وعليه جاء هذا الأخير برفع شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان وإستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني، جاء أيضا ليشهد إتساع مساحة الفقر في العالم الأمر الذي يضع علامات إستفهام عديدة حول هذا النظام. ولقد لعب بذلك النظام العالمي الدولي الجديد دورا محوريا في تعميق الفقر في العالم النامي بصفة عامة، والمجتمع العربي بصفة خاصة، حيث دعم النظام الإقتصادي الدولي سياسة الخصخصة وإقتصاد السوق الحرة، ومن ثم وجدت البلدان النامية نفسها في سباق مع الزمن للتحول للنظام الرأسمالي وهو ما يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد التنمية لعقود طويلة، وتسريح الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي وذلك وفقا لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتفاقم سوء الأوضاع الإجتماعية وحدوث حالات عجز هائلة في الموازين التجارية[22].

في ضوء عولمة الفقر، أو الإهتمام بقضايا الفقر على مستوى دول العالم إهتمت المؤسسات الدولية بدراسة ظاهرة الفقر، وصدرت العديد من التقارير الدولية إبتداءا من مؤتمر «ريو دي جانيرو» ومؤتمر القمة العالمي الذي عقد في «كوبنهاجن»، وتوضح المقارنة بين التقدم والحرمان في كل من البلدان الغنية والفقيرة أن الفقر أصبح ظاهرة عالمية

والفروق بين العالمين تزداد إتساعا. إن الدول الصناعية الرأسمالية من أجل سيطرتها على الإقتصاد العالمي وتحقيق الإنتعاش الإقتصادي جاءت دعوتها لمساعدة دول العالم النامي كمحاولة لدفع دول الجنوب الفقير إلى البحث عن إستراتيجيات للبقاء والإستمرار حتى لا تتأثر النظم الرأسمالية بحركات غير متوقعة من فقراء العالم[23].

ب- **أعباء التقدم التكنولوجي**: إن التقدم التكنولوجي المعاصر في مجال المعلوماتية والإتصال وأساليب الإنتاج يضع تحديا آخر وأعباء ثقيلة على كاهل إقتصاد البلدان النامية، فهو يجعل رأس المال والتكنولوجيا -وليس العمل وحده- من أهم عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الإقتصاد العالمي في ظل العولمة، وأمر كهذا من شأنه أن يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية وإستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية هي تفاقم معدلات البطالة ذلك أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد ما يعرف بالبطالة الفنية[24]. لقد أصبح التقدم التكنولوجي سمة أساسية من سمات هذا العصر تتسابق الدول في ميدانه تسابقا واسع النطاق، وأن هذا التقدم لم يعد يتم بصورة عفوية أو بمحض الصدفة وإنما على أساس التزاوج بين البحث العلمي والإنتاج المادي، مما جعل العلم اليوم يزاول في وحدات بحوث يجري تنظيمها وإدارتها بنفس طرق إدارة الوحدات الإقتصادية، ولذلك إهتمت كل من أجهزة الدولة والمشروعات الخاصة في الدول المتقدمة بالعلم والتكنولوجيا لإقتناعها بعائد الإستثمار الذي يعود من ورائهما[25].

أصبحت بذلك المعرفة في هذا العصر إحدى السلطات الجديدة للعولمة ذلك لأن المعرفة منذ القرن 18 تغيرت مكانتها وتحولت إلى قوة للهيمنة التقنية وسلطة جديدة للتحكم في العالم، وقد أصبح في هذا العصر ينظر إلى المعرفة نظرة التكامل و«التمفصل» (Articulation) سواء داخل العلوم الإنسانية أو التقنية، حيث أضحى يظهر بأن نجاعة هذه المجالات الإستثمارية تقاس بالنتائج الناجمة عن الدراسة وبرامج البحث العلمي المقامة من طرف مختلف المختصين. إنها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات هي التي أصبحت تحتكر -في زي العولمة- القرارات التي تهم التجارة العالمية والعلاقات الدولية، وهي التي تحتكر كذلك مشاريع الإصلاح السياسي والإجتماعي داخل مجتمعات الجنوب[26].

وإذا كانت البلدان الصناعية قد تولدت لديها القناعة منذ زمن طويل بأهمية العلم والتكنولوجيا في عملية تنميتها الإقتصادية والإجتماعية فإن هذه القناعة لا تزال في بدايتها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، بخاصة منها الدول العربية، ومنذ الستينيات إهتمت الأمم المتحدة بضرورة إعطاء العلم والتكنولوجيا الدور المطلوب في تطوير

وتنمية البلدان النامية، ومع ذلك فإن هذه البلدان تواجه صعوبات وتحديات كبيرة من البلدان المتقدمة في نقل التكنولوجيا، وهذا يعد بمثابة ورقة ضغط لفرض بقاء التبعية على إقتصاديات البلدان النامية.

إن المسألة الملحة التي ستواجه مجتمعاتنا العربية هي مسألة التبعية العلمية والتكنولوجية فقد ظن البعض أن ردم الهوة التكنولوجية مع البلدان المتقدمة هو في إستيراد التكنولوجيا الجاهزة، وهذا يعني أن نظل على هامش هذه البلدان وهو ما يكرس التخلف بدلا من تنمية المجتمع[27]. يتضح من هذا العرض أن النظام التكنولوجي الدولي لم يكن بمثابة حل لمشكلة تخلف البلدان النامية والخروج من أزمتها وإنما كان بمثابة النمط السائد للعلاقات في النظام الرأسمالي العالمي بين دول المركز ودول الهامش كما يرى المفكران «فرانك» (Frank) و«سمير أمين»، فالنظام التكنولوجي الدولي ليس سوى تدعيم للتبعية التكنولوجية التي لا تخرج عن كونها سوى وجه من أوجه التبعية الإقتصادية وإن إختلفت آلياتها[28].

ج- **التكتلات الإقتصادية**: منذ إنهيار الحرب الباردة وسقوط الدول الإشتراكية، وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي، وتراجع خطر المواجهة النووية ساد الإعتقاد في الغرب أن الأمر قد حسم لصالح القطبية الواحدة التي تمتلك زمام السيطرة، ولكن الأحداث أثبتت أن المصالح هي من التشابك والتعقيد لدرجة لا يسمح فيها لقوة واحدة أن تهيمن لوحدها على الساحة الدولية، حيث يتسم العالم بتنوع مصادر القوة والتعدد الوظيفي في القطبية الدولية مما يدعو لأن تبحث العلاقات الدولية في معايير التعامل على أساس درجة من الإئتلاف بين الكتل والقوى الفاعلة الحديثة. وبهذا، يجد العرب أنفسهم أمام خارطة إقتصادية عالمية قد تتسع أو تتقلص تسيطر فيها عدة قوى كبرى باتت تهيمن على 72% من الإنتاج العالمي للسلع و100% من الخدمات، وتتبارى هذه القوى فيما بينها في منافسة سليمة ودؤوبة لتنظيم وزيادة حصة كل منها في السوق العالمية وتستند كل هذه القوى إلى عناصر فريدة تستثمرها في تحقيق أهدافها، فالولايات المتحدة تحاول الجمع بين الزعامة السياسية والإقتصادية والعسكرية والتفوق التكنولوجي وهي تصر على قيادة النظام الدولي، والإتحاد الأوروبي يضم أكبر أسواق العالم ويفرض عليها قواعد اللعبة الإقتصادية، أما اليابان فإن لها مفهومها الخاص للتنمية إذ ترى أن الإستثمار هو المحرك الأول للتجارة.

لقد سعت القوى الكبرى أن تضم إليها أو تربط بها مجموعات متعددة لتعزيز قاعدتها، فقد عملت الولايات المتحدة على إقامة منطقة «نافتا» للتجارة الحرة الأمريكية، وسعى الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز صلاته بالدول الأوروبية الشرقية وإيجاد صلة مشاركة مع

دول البحر المتوسط، وتتجه الصين لتأخذ دورها مع هذه الدول وتعد لذلك إقتصاديا وسياسيا وعسكريا. إن إحتكار الدول المتقدمة لمفاتيح الثورة الصناعية الثالثة ومرتكزات السلطة والقوة والنفوذ جعلها الأقدر على رسم مستقبل العالم، وتستثمر هذه الدول نفوذها الواسع على قرارات المؤسسات الدولية الثلاث: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لتوجه من خلالها سياسة الدول التي تعتمد على مساندتها وتفرض عليها شروطها التي تخدم مصالحها، وقد حققت الدول المتقدمة أخيرا مكاسب ضخمة على حساب البلدان النامية وضمنها الدول العربية، حيث تم التوقيع على إتفاقية الجات وإقامة منظمة التجارة العالمية والتمكن من إبراز إتفاقيات الخدمات رغم تحفظ البلدان النامية عليها[29].

د- التلوث البيئي: يهدد هذا الأخير بإستمرار صحة شعوب البلدان النامية خاصة وأن النهضة الصناعية للعالم المتقدم قد إرتبطت بتصدير التلوث إلى البلدان النامية التي تفتقر إلى مفهوم الأمن البيئي المتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث، ويتجسد ذلك في عمليات إعادة توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، فهي لم تجد موطنا أفضل من البلدان النامية وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها[30]. ومن أبرز أحداث نقل التكنولوجيا «تلوث البيئة» الذي أصبح واضحا في عصر العولمة نتيجة للتكنولوجيا الحديثة وما جلبته من آثار ضارة وبخاصة الشركات الصناعية الكبرى، فليس صحيح أن كل ما هو جديد تكنولوجيا مفيد للناس فلم يعد يمض يوما إلا ويثبت العلماء والباحثون الأخطار المتولدة عما يسمى الآثار الجانبية لأساليب الإنتاج الجديدة، ويمكن أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة بالغة الدلالة وهو الطاقة النووية كأحدث صيحة في هذا المجال قد عملت على تلوث البيئة، وتلك المتولدة من البترول والغاز الطبيعي، وأثر الكيمياويات التي تدخل جسم الإنسان يوميا مع ما يأكل من فاكهة وخضر عولجت بالمبيدات الحشرية وما يتعاطى من أغذية محفوظة[31].

مما لا شك فيه، أن مشكلة التلوث البيئي هي من القضايا الأشد خطورة على سلامة وحياة سكان هذا العالم لذلك نرى أن المفاهيم البيئية خلال العقود الأخيرة قد تغيرت، إذ أيقن العالم بأنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية وأنهما حقيقة يتأثران ببعضهما البعض، ففي الماضي كان يؤخذ البعد البيئي بقياس الأمراض وتدهور الوضع الصحي ومن ثم تبين أن التدهور البيئي يؤثر على الموارد البشرية والطبيعية على حد سواء وأن المحصلة هي تأثر التنمية، وبالتالي جاءت المناداة بمفهوم التنمية المستدامة[32]. بالإضافة إلى ما سبق، تبدو مسألة قيام الدول المتقدمة بتحويل أراضي بلدان العالم المتخلف إلى مقبرة للنفايات

المشعة من أخطر الأمور بحق شعوب بلدان العالم الثالث، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن النفايات المشعة التي تريد أمريكا التخلص منها وتبحث عن مكان لتصديرها إليه هو بحدود (265) مليون طن سنويا، وهي مقدرة في دول الإتحاد الأوروبي بحدود (35) مليون طن سنويا. ومن المرجح أن تتخلص الدول المتقدمة من هذه النفايات بتصديرها إلى بلدان فقيرة في العالم الثالث توفيرا لكلفة معالجتها وتجنبا لمخاطرها الشديدة[33].

3- الآفاق المستقبلية للتنمية البشرية:

إن المقاربة التقليدية للتنمية غالبا ما ترتكز على الجانب الإقتصادي للأفراد والجماعات وغالبا ما تكون فوائدها ظرفية ومحصورة في الزمان والمكان، في حين أن التنمية بمفهومها البشري تتوجه إلى مختلف المصادر التنموية بشرية كانت أو مادية أو ثقافية قصد تعبئتها في إطار تصور شمولي لمشروع مجتمعي حداثي وديمقراطي، هذا المشروع المجتمعي الذي يجعل من الإنسان المصدر الأساسي للتنمية والتقدم والتطور القادر على الحفاظ على هذه التنمية، والضامن لإستمراريتها وذلك بتحريره من مختلف القيود التي تحول دون إنخراطه القوي والفاعل في سيرورة التنمية[34].

ويستدعي مفهوم التنمية البشرية -كحالة صيرورة- ألا تقتصر قابلية الإستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة زمنية معينة بل لابد من أن يتم التحسب إلى الأفق الزمني البعيد وإلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها وما ينجم عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة والإنتفاع الأمثل بها، فليس من العدل أن يستهلك الجيل الحاضر أو يستنزف موارده الإنمائية ليستمتع ببحبوحة من العيش مخلفا للأجيال المقبلة ميراثا من نقص الموارد أو ضمور في إنتاجيتها، ومن ثم تجئ أهمية المناخ الفكري والسياسي الذي يشيع التفاؤل من خلال تصحيح سلبيات الواقع الراهن ومتابعة حركة التقدم، مما يحفز على مزيد من الدافعية على تحسين أحوال البشر والإنتفاع الأمثل بقدراتهم ومهاراتهم.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يمتد مضمون التنمية البشرية إلى حالة الصيرورة وهذا يعني أن الحرص على الإستمرار في تنمية القدرات الإنسانية إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه وهي قدرات لا حدود لها ولا سقوف لآفاقها ونتاجها، يستدعي بالضرورة توفير مجالات الإشباع للإحتياجات الإنسانية بصورة متنامية ومستدامة، وفي أضعف حدوده الحفاظ على مستوى تلك الحالة الإنسانية من التردي حتى تتاح الظروف الملائمة للإنطلاق من جديد نحو تحسين تلك الحالة وتناميها، ويرتبط هذا كله -بطبيعة الحال- بنمط التنمية المستدامة[35]، ويطرح هذا المفهوم عددا من القضايا الهامة منها أن التنمية المطلوبة لا

تسعى لتقدم بشري في أماكن قليلة ولسنوات معدودات بل للبشرية جمعاء وعلى إمتداد المستقبل البعيد[36]. وحتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمعات الإنسانية فإنه ينبغي إعادة النظر في عدد من السياسات المرتبطة منها بالنظام الإقتصادي، على أن يكون هذا الأخير قادرا على إيجاد فائض في القيمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وتوفير المعرفة الفنية من خلال إستخدام تكنولوجيات متقدمة غير ملوثة للبيئة، ومنها الخاصة بالنظام السياسي الذي يجب أن يسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في عمليات إتخاذ القرارات وبالأخص مشاركة المرأة، وما تعلق منها بالنظام الإجتماعي الذي ينبغي عليه أن يمدنا بالحلول للمشكلات التي تترتب على المشروعات التنموية غير الناجحة والتقليل من حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع[37].

وفي هذا الإطار، تشهد الجزائر في الألفية الجديدة معركة التنمية حيث باتت بمثابة ورشة إنمائية كبيرة لتجسيد المشاريع التنموية المسطرة على المديين القريب والبعيد، فعلى حد قول سيادة الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»: «.....درجنا في سياستنا خلال هذه السنوات بعد إرساء دعائم السلم والإستقرار في البلاد على إعطاء الأولوية لمواجهة مشاكل التنمية وبناء الهياكل القاعدية.....وأن التنمية هي معركة الجزائر القادمة»[38]. ومن منطلق ما يحظى به مفهوم التنمية البشرية المستدامة من أهمية كبيرة في ضمان تحقيق تنمية متواصلة للأجيال المتعاقبة في الآفاق المستقبلية أولت الحكومة في برنامج الإستثمارات العمومية لآفاق الفترة الممتدة ما بين 2010-2014، على إعطاء مكانة فائقة الأهمية للتنمية البشرية المستمرة على الأفق المستقبلية تدعيما منها لمسار التنمية الشاملة، ويتجسد ذلك في تخصيص ميزانية معتبرة تقدر بـ (9,386,6) مليار دج أي ما يعادل نسبة (44,24) من مجموع الإستثمارات، والموجهة لتحسين التعليم في مختلف أطواره، والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، بالإضافة إلى إنشاء مشاريع تنموية خاصة بقطاعات: الشبيبة والرياضة، الثقافة والإتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين[39].

وعلى هذا النحو، فإن الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 تمثل الموعد الحاسم لتحقيق أهداف التنمية البشرية خلال الخمس سنوات المقبلة، التي أدرجت ضمن برنامج التنمية الشاملة الذي سطرته الجزائر لإتمام وتدعيم مسار التنمية المرتكز على محور التنمية البشرية بإعتبارها أساس هذا البرنامج وهو ما يدل عليه الغلاف المالي الضخم وحجم الإستثمارات التي حظي بها، على إعتبار أن الجزائر تملك اليوم ما يلزم من الموارد المالية والبشرية لإحراز التقدم في مسار التنمية البشرية[40].

خاتمة :

يمكننا أن نستخلص، أن درجة تقدم مجتمعات البلدان النامية بصورة عامة، والعربية بصورة خاصة، وإرتقائها إلى مصاف البلدان المتقدمة وإحتلالها لمكانة مرموقة في عالم اليوم بات مرهونا أساسا بتنمية البعد الإنساني في جوانبه الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، النفسية وغيرها، وذلك بإعتبار الإنسان هو بمثابة هدف ووسيلة التنمية في الوقت ذاته، وأنه إن كان مفهوم التنمية البشرية ثري وأكثر تعقيدا وإتساعا في معانيه ودلالاته التي تأخذ أبعادا مادية ومعنوية، إلا أنه عمليا ليس من السهولة بمكان تجسيده على أرض الواقع بصفة مطلقة شاملة ومستدامة. على أن التوصل إلى تحقيق عملية تنمية بشرية ناجحة أمر يقتضي خلق إستراتيجية تنموية تقوم أساسا على بناء قاعدة إقتصادية بديلة ومتينة ذات طابع محلي وطني خالص، بحيث لا تقتصر فقط على قطاع المحروقات والإعتماد الكلي عليه، بل لا بد وأن تتسع للإستثمار في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية على المديين المتوسط والبعيد، بما يؤدي إلى تحسين الظروف المادية الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع والأجيال اللاّحقة - ضمن التنمية المستدامة- وتحقيق دخل مرتفع ومستوى معيشة أفضل يضمن حياة أطول.

ويبقى بذلك تحدي الإعتماد المفرط على مداخيل النفط والغاز من التحديات البالغة الأهمية التي تواجه الجزائر لكونها من الدول التي تعتمد في صادراتها الخارجية على المحروقات بحيث تشكل الجزء الأكبر منها، ذلك أن هذا القطاع كان دائما في الماضي ولا يزال في الوقت الحاضر المحرك الأساسي الذي يعول عليه كثيرا في سيرورة النشاط الإقتصادي - حتى على المدى البعيد- والمحدد لحجم الموارد والإنفاق الحكومي ودفع بعجلة التنمية نحو الأمام. فعلى الرغم من أنه قد كان لهذين العاملين -النفط والغاز- دورا إيجابيا بارزا وكبيرا في النهوض بإقتصاد الجزائر خلال مساره التاريخي، غير أن ذلك قد كان له آثارا جانبية سلبية وهي إهمال القطاعات الأخرى ﴿ بخاصة منها قطاعي السياحة والزراعة﴾، التي لم تأخذ نصيبها الكافي في عملية التنمية الإقتصادية منذ بداياتها الأولى، وأصدق مثال على ذلك هو أنه على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات فلاحية محفزة على الإستثمار في هذا القطاع بما تتضمنه من أراضي زراعية خصبة وشاسعة، وما تتمتع به من ظروف مناخية مميزة في سحرها الخلاب -حيث يمكننا أن نشهد في اليوم الواحد تمازج للفصول الأربعة- والمساعدة على الزراعة، فإننا لم نصل بعد إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في الغذاء اليومي كون أن الإستهلاك الوطني لازال يعتمد على الواردات الغذائية من الخارج.

ونفتح هنا قوسا لنقول في هذا الشأن، أن ما يؤسف له هو أن البعض من شبابنا العاطل عن العمل غير متحمس للنشاط الفلاحي، الذي ينفر منه ويشعر نحوه بالدونية ويرى

فيه أنه عمل شاق ومضني لا يليق به كشاب معاصر ولا بمستواه التعليمي والثقافي بل وحتى الإجتماعي، وهو ما كان له دور، بصورة غير مباشرة، في إتجاه الشباب البطال أكثر للقطاع الخدماتي ومنه الإداري طلبا للعمل فيه، وترسيخ بالتالي لتلك النظرة السلبية في نفوس باقي الشباب تجاه العمل بالأرض. لكن لنا أن نبحث في تاريخ أجدادنا لنكتشف كيف أنهم قد خدموا الأرض وهم علماء ومن أصل عريق، وإمتهنوا مهنة الفلاحة وهم مثقفون وأساتذة يعلمون الأطفال والشباب تعاليم الدين الإسلامي وأصول الفقه بالزوايا، خدموا الأرض بصدق نية وبكل ما يملكون -وهم يعانون الفقر المدقع- من طاقة وجهد والعمل بكد وتعب دون كلل ولا ملل حتى أنهم قد أرووها بعرقهم، وإذا بالأرض تجود عليهم بعطائها وخيراتها التي لا تنفذ وأغنتهم عن فقرهم وجعلت منهم أسيادا ذوي شأن عظيم.

هذا ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أنه مع إرتفاع عائدات النفط وإرتكاز سياسة الإنفاق الحكومي على المداخل النفطية والغازية بالدرجة الأولى زاد تنامي ما يمكن أن نسميه -إن جاز التعبير- بثقافة الإتكالية والإعتماد المتزايد على الخارج، والبحث عن إشباع الحاجات الآنية دون التفكير في الغد وذلك بعدم التحلي بنظرة إستشرافية لما سيؤول إليه الإقتصاد الوطني ومصير الأجيال اللاّحقة خلال الآفاق المستقبلية لمرحلة ما بعد عهد المحروقات، ولنا أن نرجع إلى الواقع الملموس لمجتمعنا الجزائري لنلتمس تسلل هذا النوع من الثقافة حتى في نفوس تلك الطاقات الشبابية التي يعول عليها كثيرا في مساهمتها بفاعلية في مسيرة التنمية، حيث لا يخلو ذلك الخطاب الشبابي العامي من تلك العبارات والأمثلة التي توحي إلى ذلك، نذكر نموذج منها على سبيل المثال: «أحييني اليوم وأقتلني غدوا»، «شبع الكرش وخلي الراس يغني»، «وعلاش الخدمة كاين البترول يخدم علينا حتى نموتوا». ومن هذا المنظور، أصبح مجتمعنا ينظر إلى المحروقات على أنها ذلك الخزان الممول والمنتج للثروة الذي لن ينفذ على مر الزمن، والذي من شأنه أن يجعلنا نعيش في بحبحة من العيش المترف.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقول أنه من الضرورة بمكان أن تعمل الحكومة على تشجيع الإستثمار في الطاقات المتجددة لمواجهة التغيرات الإقتصادية والإنخفاض في أسعار النفط وعدم إستقرارها -بخاصة أمام تلك الأزمات والإهتزازات التي مست إقتصاد العالم- وتحسبا لإستنزاف هذا «الذهب الأسود» في الأفق البعيد، والسهر على تكريس مفهوم الثقة بالذات وبمؤهلاتها وقدراتها الفعلية والإعتماد على النفس والإرادة الوطنية في تجسيد التنمية البشرية الشاملة والمستدامة بالإعتماد على الكوادر والكفاءات الوطنية المؤهلة، إذ يعد ذلك من الأمور الضرورية التي من شأنها أن تعمل على تحرير مجتمعاتنا

العربية عموما، ومجتمعنا الجزائري خاصة، من قيود التبعية -في شكلها الإقتصادي- والإعتماد المتواصل على الخارج في خوض معركة التنمية في عهد الألفية الثالثة.

المراجع والهوامش:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، 1991، 1992، نقلا عن حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 1998، ص.31.

2. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية، سلسلة العلوم الإجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007، ص.34، نقلا عن علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عبده: علم إجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009، ص.17.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص.12، نقلا عن محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: التنمية البشرية، دار المأمون للتراث، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2008، ص.15.

4. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مرجع مذكور سابقا، ص.ص.15،16، 18.

5. تقرير التنمية البشرية لعام 2000: مرجع مذكور سابقا، ص.12.

6. عبد الحق منصف: العولمة والمجتمع العربي وصدام السلطات، ترجمة عبد الكريم غريب، مجلة عالم التربية، العدد 17، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، المغرب، 2007، ص.234، نقلا عن عبد الكريم غريب: تدبير الموارد البشرية، منشورات عالم التربية، ط$_1$، الدار البيضاء، 2012، ص.ص.12،13.

7. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مرجع مذكور سابقا، ص.24.

8. جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص.60، نقلا عن محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.402،403.

9. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مرجع مذكور سابقا، ص.ص.145،144.

10. علي حيدر: «التنمية الشاملة والتطوير الإستشرافي للمفهوم»، جامعة البصرة، نقلا عن لحسن مادي: تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية، العدد6، دار التوحيد للنشر والتوزيع، الرباط، 2008، ص.23.

11. سهير حامد أحمد حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 7002، ص.02.

12. The Road Development : A Journey for the State of Malaysia, p.2, in

13. نقلا عن السيد رشاد غنيم ، جمال مجاهد: قضايا سوسيولوجية معاصرة، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2008، ص.86.

14. عبد الخالق عبد الله: التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص.ص.35، 36، نقلا عن إسماعيل قيرة، علي غربي: في سوسيولوجية التنمية، د.م.ج. الجزائر، 2001، ص.ص.23،20.

لمزيد من المعلومات أنظر: ب.باران وأ.لاكوست: الإقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، دار الطليعة، ط$_1$، بيروت، 1978، نقلا عن نفس المرجع، ص.24.

15. أحمد النكلاوي: علم الإجتماع وقضايا التخلف، دار الثقافة العربية، ط$_1$، القاهرة، 1988، ص.55، نقلا عن نفس المرجع، ص.24.

16. بيتر ورسلي: العوالم الثلاثة، دار الشؤون الثقافية العامة، ج$_1$، بغداد، ص.55، نقلا عن نفس المرجع، ص.24.

17. أحمد مجدي حجازي: «أزمة الرأسمالية العالمية وواقع البلدان النامية»، ص.186، نقلا عن السيد رشاد غنيم، جمال مجاهد: مرجع مذكور سابقا، ص.89.

لمزيد من التفاصيل أنظر إلى المراجع التالية:

D.Colman and F.Nixson : Economics of Change, Oxford, p.p.46-48.

Ian Roxborough : Theories of Under development, London, Macmillan Press, P.P.65-69.

A.G.Frank : Crisis in Third World, P.P.94, 95, in

نقلا عن نفس المرجع، ص.ص.89،90.

18. سعيد عبد العزيز: «من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع»، نقلا عن لحسن مادي: مرجع مذكور سابقا، ص.15.

19. محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: مرجع مذكور سابقا، ص.402.

20. سعيد عبد العزيز: مرجع مذكور سابقا، ص.16.

21. ألن ديفيد سميث: «تقرير خاص عن عولمة الفقر والإرتباط بين الديموقراطية والتنمية في دول العالم الثالث»، نقلا عن السيد رشاد غنيم: التكنولوجيا والتغير الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ط$_1$، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، الإسكندرية، 2008، ص.264.

22. مجدي حجازي: «فقراء مصر دراسة ميدانية لحياة بعض الفقراء الريف والحضر»، نقلا عن نفس المرجع، ص.ص.266، 267.

23. سعيد عبد العزيز: مرجع مذكور سابقا، ص.16.
24. محمد حلمي مراد: دور التكنولوجيا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 349، ص.7، نقلا عن السيد رشاد غنيم: مرجع مذكور سابقا، ص.127.
25. عبد الحق منصف: مرجع مذكور سابقا، ص.14.
26. مركز المعلومات القومي، الكتاب الإستراتيجي السنوي، دمشق، 1999، ص.1615، نقلا عن محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.406-408.
27. حسام محمد عيسى: نقل التكنولوجيا دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية، دار المستقبل، القاهرة، ص.62، نقلا عن السيد رشاد غنيم: مرجع مذكور سابقا، ص.130.
28. إبراهيم العيسوي: المجلة الآسيوية للتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، 1997، نقلا عن محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: مرجع مذكور سابقا، ص.ص.409،410.
29. سعيد عبد العزيز: مرجع مذكور سابقا، ص.16.
30. إسماعيل صبري عبد الله: «مكان التكنولوجيا من إستراتيجية التنمية»، ص.534، نقلا عن السيد رشاد غنيم: مرجع مذكور سابقا، ص.180.
31. عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص.322، نقلا عن محمد أكرم الأحمر، صابر بلول: مرجع مذكور سابقا، ص.336.
32. فيليب عطية: أمراض القلب المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص.267، نقلا عن نفس المرجع، ص.339.
33. لحسن مادي: مرجع مذكور سابقا، ص.55.
34. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، مرجع مذكور سابقا، ص.ص.45، 46. إبراهيم العيسوي: مرجع مذكور سابقا، ص.33.
35. نوزاد عبد الرحمن: التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شئون عربية، العدد 125، 2006، ص.103، نقلا عن علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عبده: مرجع مذكور سابقا، ص.23.
36. «الرئيس يؤكد أن التنمية هي معركة الجزائر القادمة»، النادي الإعلامي لأصدقاء الرئيس، 22 أكتوبر 2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.bouteflikapressclub.com
37. http://139.194.78.233/photos/gov/ProAr.pdf, in
38. نقلا عن نصيرة قوريش: "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية

2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 2011، ص.ص.32-41، مقال منشور على شبكة الأنترنت، الموقع الإلكتروني: www.univchlef.dz
39. نفس المرجع، ص.32.